التَّجدد والثُّبوت في شبه الجملة
دراسة تطبيقيَّة في مصنَّف مغني اللبيب

أ.م.د. عبد القيُّوم حسين عبد القيُّوم محمَّد
كليَّة الآداب/ جامعة سنَّار/ السودان

Modernism and Consistency in the phrase
A Practical study on Mugni Allabeeb Classification

Ass.Prof.Dr. Abd Alqioom Hossain Abd Alqioom Mohammed
college of Literature\ University of Sennar
abdalqioom@yahoo.com

Abstract

The study concluded that the phrase which has been mentioned by Ibn Husham Alansary Almasry in his book Mugni Allabeeb on Jar majrur and adverb depends for its consistency on the phrase and it's concerns when directly mentioned،while it depends on its estimation when omitted، bearing in mind the semantic and structural correctness when estimating the omitted concerns.

الخلاصة:

خلصت الدِّراسَةُ إلى أنَّ شبه الجملة الذي أطلقه ابن هشام الأنصاريّ المصريّ في كتابه مغني اللبيب على الجارّ والمجرور والظَّرف يتوقف فيه التَّجدد والثّبوت على حسب متعلّق شبه الجملة إذا كان مذكوراً، وعلى حسب تقديره إذا كان محذوفاً، مع مراعاة ما تقتضيه دقّة المعنى وسلامة التَّركيب عند تقدير المتعلَّق المحذوف.

شِبْهُ الْجُمْلَةِ فِيْ التَّصْنِيْفِ النَّحْوِيِّ هُوَ مُصْطَلَحٌ يُعَبِّرُ بِهِ عَنِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُوْرِ أَوِ الظَّرْفِ، وَهَذَا الْاصْطِلَاْحُ لَمْ يَظْهَرْ فِيْ مُصَنَّفَاْتِ الْأَوَلِيْنَ أَمْثَاْلِ سِيْبَوَيْهِ[١] (ت ١٨٠هـ) والْمُبَرِّدِ[٢] (ت٢٨٥هـ) وَالْوَرَّاْقِ[٣] (ت٣٨١هـ) وَالْمُجَاْشِعِيِّ[٤] (٤٧٩هـ)، وغَيْرِهِمْ مِنْ قُدَامَىْ النَّحْوِيْين وَإِنَّمَاْ كَاْنَتْ دِرَاْسَتُهُمْ للظَّرْفِ وَالْجَاْرِّ الْمَجْرُوْرِ فِيْ مَظَاْنَّ مُخْتَلِفَةٍ مِثْلِ الْخَبَرِ وَالْحَاْلِ والنَّعْتِ وَغَيْرَهَاْ.

وَظَلَّ النُّحَاْةُ يَتَّبِعُوْنَ هَذَاْ النَّهْجَ حَتَّىْ ظُهُوْرِ ابْنِ هِشَاْمِ الْأَنْصَاْرِيِّ الْمِصْرِيِّ، فِيْ الْقَرْنِ الثَّاْمِنِ الْهِجْرِيِّ، وَتَمَيَّزَ بِكَوْنِهِ أَوَّلَ مَنْ أَطْلَقَ مُصْطَلَحَ شِبْهِ الْجُمْلَةِ عَلَىْ الْجَاْرِّ وَالْمَجْرُوْرِ أَوْ الظَّرْفِ وأَفْرَدَ لَهُ حَيِّزَاً فِيْ مُؤَلَّفَاْتِهِ، فَقَدْ خَصَّصَ لَهُ جُزْءَاً مِنْ كِتَاْبِهِ مُغْنِيْ اللَّبِيْبِ، حَيْثُ أَفْرَدَ لَهُ بَاْبَاً أَسْمَاْهُ: (فِيْ ذِكْرِ أَحْكَاْمِ مَاْ يُشْبِهُ الْجُمْلَةِ – الظَّرْفِ وَالْجَاْرِّ وَالْمَجْرُوْرِ) تَحَدَّثَ فِيْهِ عَنِ الْمَسَاْئِلَ الْمُرْتَبِطَةِ بِأَشْبَاْهِ الْجُمَلِ وهو ما ستتناوله الدِّراسة.

وتَجْدُرُ الإِشَاْرَةُ هُنَاْ إِلَىْ أَنَّ هَذَاْ الْمُصْطَلَحِ لَمْ يُتَّبَعْ عِنْدَ النُّحَاْةِ بَعْدَهُ حَتَّىْ كَاْدَ أَنْ يَنْدَثِرَ، إِلَّاْ أَنَّ النُّحَاْةَ فِيْ الْعَصْرِ الْحَدِيْثِ اسْتَخْدَمُوْهُ وَضَمَّنُوْهُ فِيْ مُؤَلَّفَاْتِهِمْ.

وستجيءُ هذه الدِّراسة لمناقشة التَّجدد والثّبوت في شبه الجملة، فالمحلِّلُ للتَّراكيبِ العربيَّةِ يجدُ فيها ترابطاً وثيقاً بين أجزائها ومكوناتها وهو ما جعلَ العربيَّةَ متميزةً على سائر اللغات ومتفوقةً عليها، ويرجعُ سرُّ هذا التَّرابط إلى عاملين، أحدهما: الإسناد، وهو ما قد يكون بين الاسم والاسم[٥] مثل: زيدٌ كاتبٌ. وفيه أسندت الكتابة إلى زيد، في جملة اسميَّةٍ، خبرها مفرد.

وقد يكون الإسناد بين الاسم والفعل[٦] مثل: يكتبُ عبد الله. وأسندت الكتابة هنا إلى عبد الله؛ والجملة فعليَّة. أي: وكما هو معلومٌ أنَّ الإسناد هو ما يكون بين ركني الجملة الأساسيين.

(١) كتاب سيبويه، (سيبويه) عمرو بن عثمان بن قنبر، عبد السّلام محمَّد هارون، ط٤، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
(٢) المقتضب، (المبرِّد) محمّد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، ط٢، د.ن، ١٣٩٩هـ- ١٩١٩م.
(٣) العلل في النَّحو، (الورّاق) محمّد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: مها مازن المبارك، ط٢، دار الفكر المعاصر، لبنان، ودار الفكر سورية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥.
(٤) شرح عيون الإعراب، (المجاشعيّ) علي بن فضّال المجاشعيّ، تحقيق: عبد الفتّاح سليم، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
(٥) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، (بهاء الدين) عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عقيل، د.ط، مطبعة دار التُّراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، ص: ٩.
(٦) كتاب الإيضاح، أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النَّحوي، تحقيق: كاظم بحر المُرْجان، عالم الكتب، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٦م، ص: ٧٢.

ولمَّا كانت الجملة الاسميَّة المتصدِّرة باسم قد يجيءُ خبرها مفردا مشتقًّا محتملاً الضَّمير ويربط بينهما، أو جملةً يربطها بالمبتدأ الضمير أو غيره، فقد يجيء خبرها شبه جملة، وشبه الجملة هذا لا يرتبط بالمبتدأ بالإسناد لطبيعة تكوينه، كما لا يرتبط به بأحد روابط الجملة الخبريَّة المعروفة، إذ يتكوَّن شبه الجملة من الجارّ والمجرور، أو الظَّرف، ويتعلَّق كلٌّ منهما بمتعلّق، وذلك المتعلَّق يكمل مع المبتدأ الجملة ويخبر عنه، لذا كان هنالك رابط آخر اختصَّت به أشباه الجمل يعرف بالتعلّق[١]، والمتعلَّق الذي يتعلَّق به شبه الجملة يرتبط بجملته عن طريق الإسناد كما في قوله تعالى: {أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}[٢]، في الرسم التوضيحيّ رقم: (١)

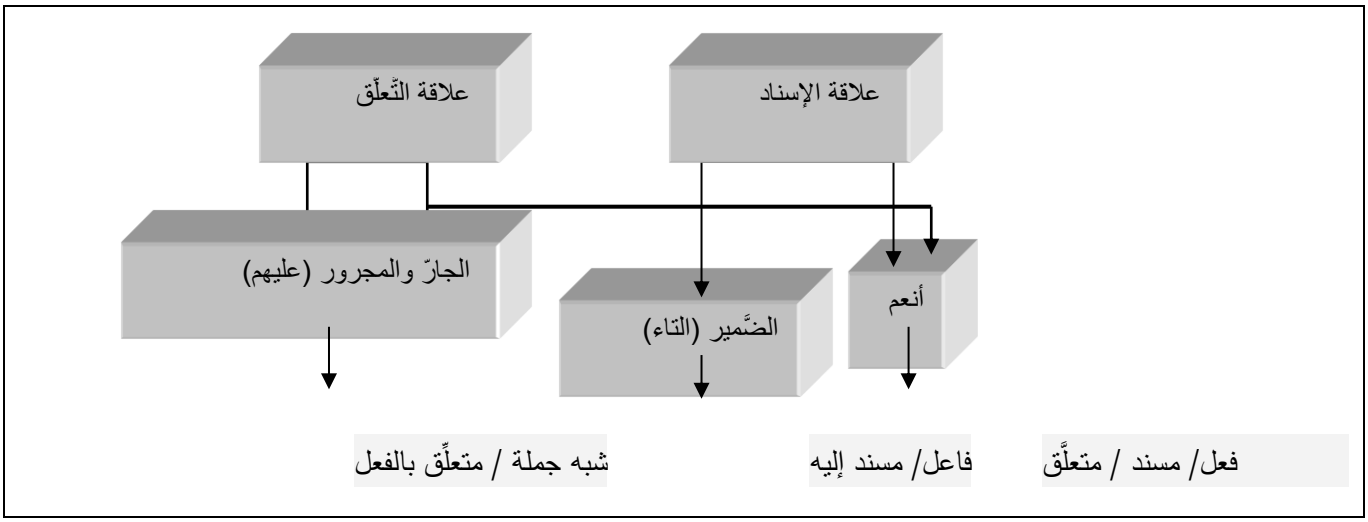

رسم توضيحي رقم (١)

فالعلاقة بين الفعل والفاعل علاقة إسناد، وبين الفعل وشبه الجملة علاقة تعلَّق.

ومفهوم ذلك التَّعلُّق يستخلص من أنَّ الفعل الدَّال على حدث يحتاج لزمان أو مكان يقع فيهما الحدث؛ فشبه الجملة يؤدي معنى فرعيا في الجملة وذلك بتقييده الفعل أو ما يشبهه بالزَّمان أو المكان؛ أي أنَّه يتمّ نقصان المعنى الذي يدلُّ عليه الفعل؛ ويمكن القول أنَّ التَّعلُّق هو ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدلُ عليه الفعل أو ما يشبهه؛ بالإضافة إلى دلالته على الحيِّز الزَّمانيّ والحيِّز المكانيّ الذي يقع فيه هذا الحدث. وفيما يلي تبيين أنواع متعلَّق شبه الجملة: أشار ابن هِشام إلى أنَّ المتعلَّق لشبه الجملة نوعان[٣]:

أحدهما: المتعلَّق المذكور: وهو تعلّق شبه الجملة بأحد أربعة أشياء؛ مذكورة في الجملة[٤]؛ وهي:

١/ التعلّق بالفعل: ويتعلَّق شبه الجملة بالفعل (المذكور) في الجملة لِما في الفعل من دلالة على الحدث[٥]، ودلالة على الذي وقع منه الحدث، أو على الذي وقع عليه الحدث، بالإضافة إلى دلالته على الزمان؛ ومن أمثلة تعلّق شبه الجملة بالفعل المذكور ما ورد في قول الله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلاَ الضَّآلِّينَ}[٦].

٢/ التعلّق بما يشبه الفعل: وهو المصدر أو الاسم المشتقّ منه لتوافر كلٍّ من الحدث والذي وقع منه أو الذي وقع عليه[٧]؛ بالإضافة للزمان فيه؛ شأن الفعل؛ ومن أمثلة ذلك ما جاء من قول ابن دريد:

واشْتَعَلَ المبيضُ في مسودِّه * اشتعال النَّار في جزلِ(*) الغضى[١]

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ابن هشام) عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، و محمّد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص: ٤١٤.
(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٧.
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ص: ٤١٥ و ٤٢٥.
(٤) المصدر السَّابق؛ ص: ٤١٥.
(٥) نفسه.
(٦) سورة الفاتحة، الآية: ٧.
(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ ص: ٤١٥.

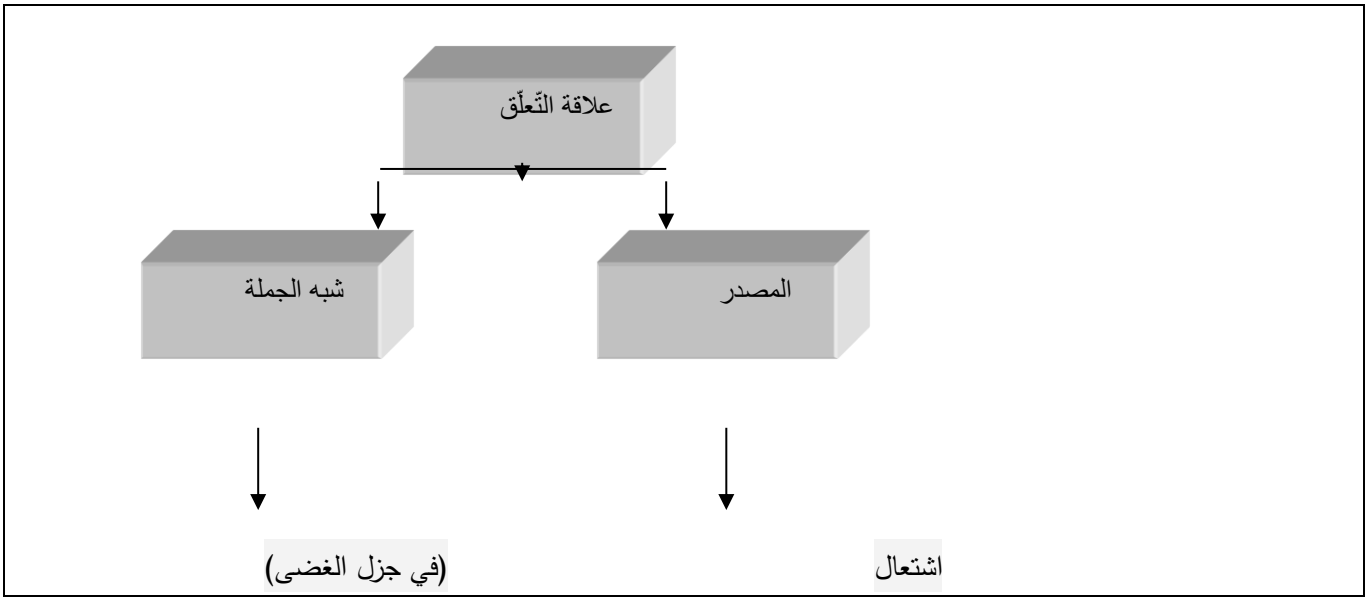

رسم رقم: (٢)

وشبه الجملة (في مسودِّه) يتعلّق بالفعل (اشتعل)؛ وقد يقدَّر تعلّقه بـ(المبيضّ).

ويتعلّق شبه الجملة: (في جزل الغضى) بالمصدر (اشتعال).

٣/ التَّعلّق بما أُوِّل بما يشبه الفعل: وهو ما يقصد به التعلّق بالاسم الجامد[٢]. ويؤوَّل في حال عُلِّق به بوصف مشتقّ مناسب كما في قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَـهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَـهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ}[٣]؛ الموضَّح بالرَّسم التَّوضيحيّ رقم (٣)

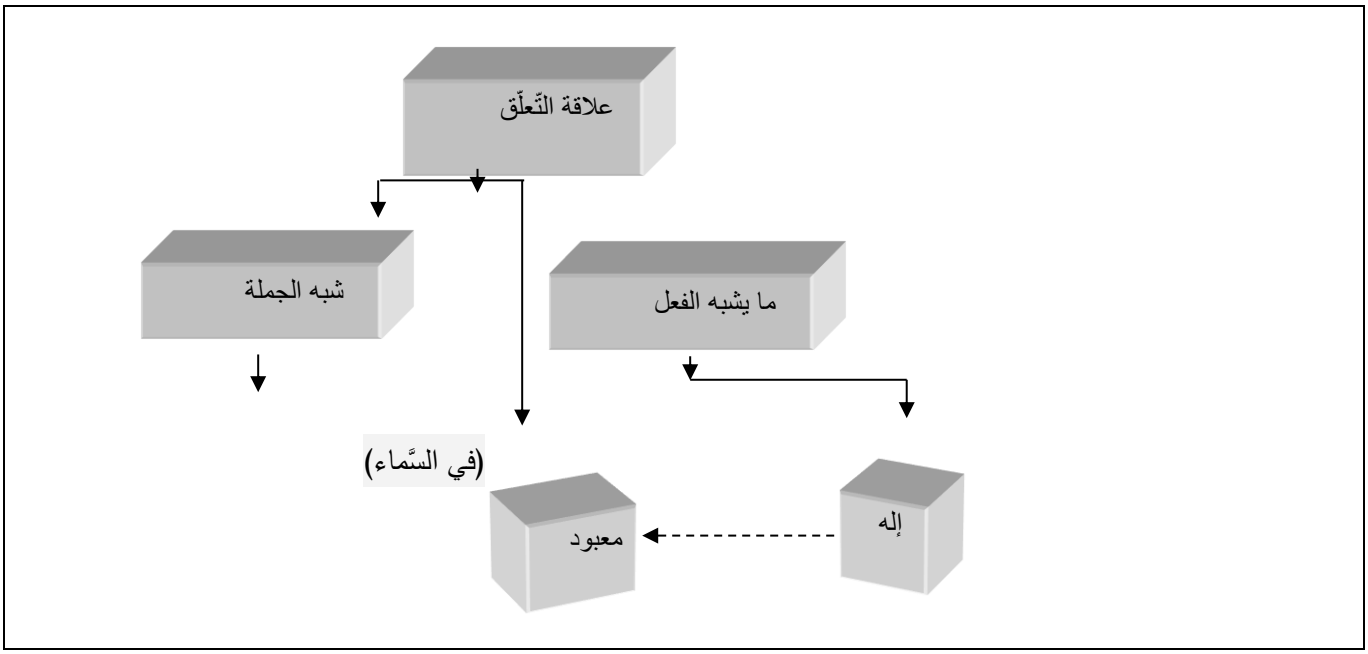

رسم توضيحيّ رقم: (٣)

(*) جزل الغضى: القويّ من الحطب، شديد الاحتراق.
(١) مقصورة ابن دريد، الخطيب التِّبريزيّ، تحقيق: فخر الدِّين قباوة، د.ط، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ، ص:٢٠.
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ص: ٤١٥.
(٣) سورة الزُّخرف؛ الآية: ٨٤

أي: وهو الذي هو إله في السَّماء؛ فشبه الجملة (في السّماء) متعلِّق بـ(إله) وهو اسم جامد، غير صفة، لا يُصف به، أيّ أنّه اسم ذات، والذات لا تصلح لأن تكون صفة، وعُلِّق شبه الجملة به لتأويله بالصفة (معبود) لدلالتها على العبادة وعلى الذي وقعت عليه العبادة، – وعبادته تعالى لا تحدُّ بزمان– والتَّقدير في ذلك: وهو الذي هو معبود في السماء وهو الذي هو معبود في الأرض.

وأوضح ابن هشام ذلك بقوله[١]: (وإله: خبر لـ (هو) محذوفاً، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبراً عنه بالظَّرف، أو فاعلاً بالظَّرف لأنَّ الصِّلةَ حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظَّرف صلة؛ وإله بدلاً من الضَّمير المستتر فيه، وتقدير (وفي الأرض إله) معطوفاً كذلك لتضمُّنه الإبدال من ضمير العائد مرَّتين، وفيه بعد حتَّى قيل بامتناعه)؛ ويرى[٢] أنَّ: "الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلّص من محذور؛ فأمَّا أنْ يكون موقعاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا. ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون (وفي الأرض إله) مبتدأ وخبر لئلا يلزم فساد المعنى إنْ استؤنف؛ وخلو الصِّلة من عائد إن عطف".

ويلحظ هنا أنَّ المتعلَّق الذي يشبه الفعل (إله) لا يقتصر على صفة واحدة، فهو معبودٌ؛ ومحمودٌ؛ ومشكورٌ ...الخ.

٤/ التّعلّق بما فيه رائحة الفعل:

وما فيه رائحة الفعل هو اسم جامد دالّ على ذات موصوفة كـ(حاتم)[٣] في الجملة: (فلان حاتمٌ في قومِهِ)؛ ويؤوَّل هذا الجامد باسم يشبه الفعل؛ أي: يؤوَّل باسم مشتقّ؛ ويؤوَّل حاتم في هذه الجملة بالمشتقّ: (كريم).

ويتعلق شبه الجملة الجارّ والمجرور (في قومه) بما في (حاتم) من معنى الجود؛ ويبيِّن ذلك الرّسم رقم: (٤)

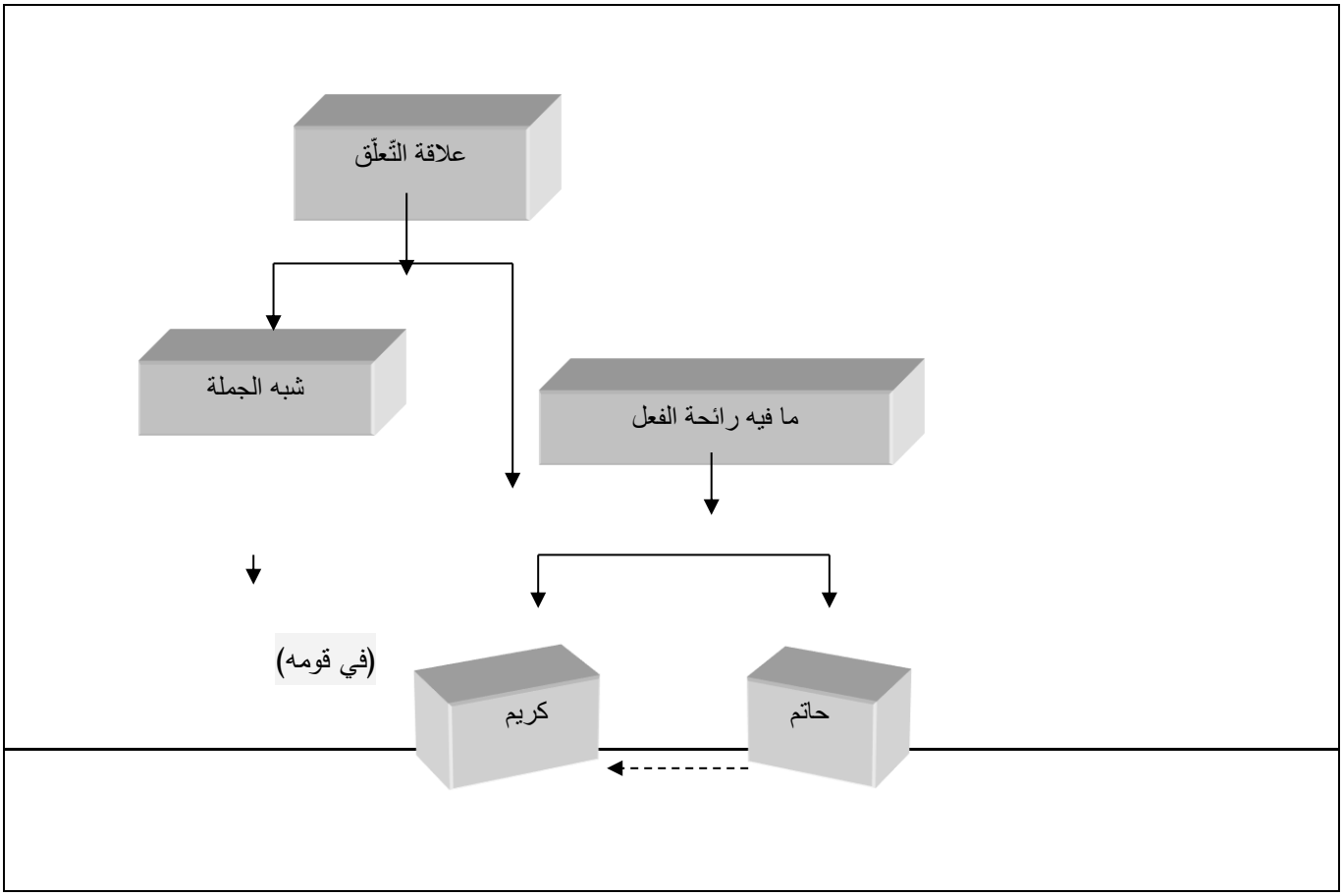

رسم توضيحي رقم (٤)

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ص: ٤١٥.
(٢) المصدر السَّابق؛ ص: ٤١٦.
(٣) المصدر السَّابق، والصَّفحة.

ويلحظ هنا أن الاسم الجامد الذي فيه رائحة الفعل ينحصر في صفة واحدة؛ ولا يتعدَّاها إلى غيرها؛ فحاتم هنا لا يحتمل صفة غير الكرم.

وكذلك من أمثلته قول ابن دارة (سالم بن مسافع):

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيانْ * ليسَ عليَّ حَسَبي بضؤلانْ[١]

ويؤوَّل (أبو المنهال) بـ (الشّجاع) ويتعلّق به شبه الجملة الظَّرف (بعضَ).

وكذلك تعلَّق شبه الجملة الظَّرف (إذْ) بـ (ابن ماويَّة) الاسم الجامد؛ لما فيه من رائحة الفعل لتأوُّله بـ (الكريم) في قول الرَّاجز:

أنا ابن ماويَّة إذ جدَّ النَّقُرْ[*]

وجاءت الخيلُ أثابيٌّ زمُرْ[٢]

الثَّاني: المتعلَّق المحذوف: ويقصد به نوعين من المتعلَّقات:

أحدهما: المتعلَّق جائز[٣] الحذف:

وهو كما في قوله تعالى: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً}[٤]، وتقدير المتعلَّق (أرسلنا)؛ يقول ابن هشام[٥]: "لم يتقدَّم ذكر الإرسال؛ ولكن ذكر النَّبي المرسل إليهم يدلُّ على ذلك"؛ وقوله تعالى: {فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ}[٦]، ففي وإلى يتعلقان بـ (اذهب) محذوفاً.

الثَّاني: المتعلَّق واجب الحذف:

ومتعلَّق شبه الجملة واجب الحذف، هو ما يكون في ثمانية مواضع أشار إليها ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) وهي:

أحدها: أن يقع صفة [٧]، أي: أن يُعرب المتعلّقَ صفةً لا شبهَ الجملةِ، ويفهم ذلك من قوله عن تعيين موضع تقدير متعلَّق خبر المبتدأ[٨]: (ويلزم من قدَّر المتعلَّق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل، لأنَّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ) وهذه المواضع عنده على النَّحو التَّالي:

الأوَّل: أن يقعا صفة نحو ما في قوله تعالى: {أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ}[٩] أي: أن يتعلَّق شبه الجملة الجارّ والمجرور أو الظّرف بمتعلّق يعرب صفة، كما في هذه الآية؛ والمتعلَّق هنا واجب الحذف لكونه صفة.

الثَّاني: أن يقع حالاً كما في قوله تعالى: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ}[١٠].

أي: أن يتعلق شبه الجملة الجار والمجرور أو الظرف بمتعلّق يعرب حالاً، كما في هذه الآية؛ والمتعلق هنا واجب الحذف لكونه حالا.

الثَّالث: أن يقعا صِلةً كما في قوله تعالى: {وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلاَ يَسْتَحْسِرُونَ}[١١] أي: أن يتعلق شبه الجملة الجارّ والمجرور أو الظّرف بمتعلّق معرب صلة، كما في هذه الآية؛ والمتعلّق هنا واجب الحذف لكونه صلة؛ ولابد أن يكون فعلاً ويقدَّر قبلهما إذ التقدير: وله من كان/ يكون، استقرَّ/ يستقرّ في السَّماوات والأرض.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ص: ٤١٦.

(*) قول الشَّاعر: (جدَّ النَّقُرْ) بضمّ القاف، وتسكين الرَّاء، هو في الأصل: (جدَّ النَّقْرُ) بسكون القَّاف، وضمِّ الرَّاء، ولكن لضرورة أنْ يقف الشَّاعرُ على الرَّاء السَّاكنة نَقَل ضمَّة الرَّاء إلى القاف. و(النَّقْرُ) هو صوتٌ يصدر من لصق اللسان بأعلى الحنك ثمَّ يفتح بنبرة. والأثابيّ الجماعات، انظر: لسان العرب، ابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، د.ط، دار المعارف، القاهرة، د.ت، مادَّة: (نَقرَ).

(٢) البيت لفدكي بن أعبد في معجم شواهد العربيَّة، عبد السَّلام محمَّد هارون؛ ط٣، مكتبة الخانجي؛ القاهرة؛ د.ت.، ص: ٦٠٨. وأشير فيه إلى شاعر آخر هو: عبيد الله بن ماوية الطَّائيّ.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ص: ٤١٨.

(٤) سورة الأعراف؛ الآية: (٧٣)؛ وسورة هود؛ الآية: (٦١).

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ص: ٤١٨.

(٦) سورة النَّمل؛ الآية: (١٢).

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص:٤٢٥.

(٨) المصدر السَّابق، ص: ٤٢٩.

(٩) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(١٠) سورة القصص، الآية: ٧٩.

(١١) سورة الأنبياء، الآية: ١٩.

الرَّابع: أن يقع خبراً نحو: (زيدٌ عندك؛ أو في الدَّارِ) أي: أن يتعلَّق شبه الجملة الجارّ والمجرور أو الظَّرف بمتعلّق يعرب خبرا، كما في هذه الجملة؛ والمتعلَّق هنا واجب الحذف لكونه خبراً؛ ويقدَّر مؤخَّرا لكونه خبرا.

الخامس: أن يرفعا الاسم الظَّاهر كما في قوله تعالى: {قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ}(١).

السَّادس: أن يستعمل المتعلَّق محذوفاً في مثلٍ أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: (حينئذٍ الآنَ) أصلُه: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآنَ. وقولهم للمُعرس: (بالرَّفاء والبنين) أي: أعرستَ بالرَّفاء والبنين.

السَّابع: أن يكون المتعلَّق محذوفاً على شريطةِ التَّفسير؛ نحو: (أيومَ الجمعةِ صُمتَ فيه؟).

أي: أن يتعلق شبه الجملة الجارّ والمجرور أو الظَّرف بمتعلّق محذوف وجوباً، كما في هذه الجملة؛ والمتعلَّق هنا واجب الحذف لكون الجملة جملة اشتغال؛ والمتعلّق المحذوف وجوبا يفسره العامل المذكور، وتفسيره في هذه الجملة: صمتَ يوم الجمعة.

الثَّامن: القسم بغير الباء نحو: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى}(٢)، وقوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ}(٣)، وقولهم: (للهِ لا يُؤخر الأجل). ولو صرِّح في ذلك بالفعل لوجبت الباء.

أي: أن يتعلق شبه الجملة الجارّ والمجرور بمتعلّق محذوف وجوبا تقديره (أُقسم)، كما في هذه الجمل.

ويقدَّر مقدَّما على الجارّ والمجرور إذ التّقدير: أقسم والليل؛ أقسم وتالله.

ويلحظ فيما ذكره ابن هشام الآتي:

١/ ذكر تجوزاً وقوع شبه الجملة في هذه المواقع، وهو يريد وقوع المتعلَّق؛ وهذا يفسر كيفيَّة وقوع شبه الجملة موقع المفرد أو الجملة.

٢/ يلحظ في قوله: (أن يرفعا الاسم الظَّاهر كما في قوله تعالى: {قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ}(٤)، أنَّه صرَّح بتعلّق شبه الجملة بمتعلَّق محذوف وجوباً؛ وقد أشار في موضع آخر أنَّهما يعملان الرّفع في الاسم الظَّاهر ويرجِّح كونه فاعلاً(٥) (بشبه الجملة الجارّ والمجرور) إنْ تقدَّمهما نفي أو استفهام.

التَّجدد والثّبوت في شبه الجملة:

دأب الباحثون على دراسة التّراكيب العربيَّة من ناحية الدلالة على التّجدد والثّبوت، وذلك ما ستناقشه هذه الدِّراسة في إطار شبه الجملة في مغني ابن هشام، وهو موضوع يتصل بظاهرتين مهمتين هما ظاهرتا الذِّكر، والحذف، والنِّية، لما عليه متعلَّق شبه الجملة من حذف واجب أو جائز. والمنويّ ممَّا يتعلَّق به شبه الجملة قد يقدَّر اسماً أو فعلاً، فإذا قدِّر المنويُّ اسماً فالاسم يدلُّ الثّبوت والدَّيمومة وذلك كما في قوله تعالى: (ولا أنا عابدٌ ما عبدتم)(٦)، أي: ولا أنا عابدٌ ما عبدتم في المستقبل(٧).

وقد أشار الجرجانيّ إلى التَّجدد والثبوت في (القول على فروق في الخبر)، وهو قوله: (...موضوع الاسم على أنْ يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء)(٨). وأيَّد ما ذهب إليه بقول الشَّاعر:

لا يَألفُ الدّرهمُ المَضْرُوبُ صُرَتَنَا * لكن يمرّ عليها وهو مُنْطَلِق(٩)

وذلك بأنه لا يصلح الفعل: ينطلق، مكان الاسم منطلق. وذلك لأنَّ موضوع الفعل غير الثبوت والديمومة وإلى ذلك أشار بقوله: (وأمّا الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئا)(١٠)

---

(١) سورة إبراهيم، الآية: ١٠.
(٢) سورة الليل، الآية: ١.
(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٥٧.
(٤) سورة إبراهيم، الآية: ١٠.
(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: ٤٢٤.
(٦) سورة الكافرون، الآية: ٣.
(٧) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ) أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ، ط٣، دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ج٢٢، ص: ٥٣٦.
(٨) دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجانيّ، علّق عليه: محمّد رشيد رضا، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص: ١٢٤ – ١٢٥.
(٩) البيت للنضر بن جؤية؛ انظر: معجم شواهد العربيَّة، ت؛ ص: ٣٢١.
(١٠) دلائل الإعجاز، ص: ١٢٤.

ويكاد لا يختلف النحاة في أن شبه الجملة يتعلَّق باسم مثل: كائن أو مستقِرّ وهما يشبهان: (عابد) و(منطلق) من حيث كونهما من أسماء الفاعلين، ويدلّان على الثبوت والدَّيمومة، أو يتعلّق بفعل مثل: يكون أو يستقِرّ وهما يدلّان على الحركة والتّجدد.

ويظهر ممَّا ذكر أنّ تقدير المتعلَّق ينبغي أن يكون بناءً على دلالة الجملة على التَّجدد أو الثبوت فمثلاً الجملة: الطائرة في المطار. فإذا كانت ثابتة يقدَّر المتعلَّق اسما، وإذا لم تثبت قدِّر المتعلَّق فعلاً، وأشار الجرجانيّ لضرورة ذلك بقوله: (... وإذا ثبت الفرق بين الشَّيئين في مواضع كثيرة وظهر الأمر بأنْ ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه وجب أنْ تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلُح في مكان الآخر وتعلم أنّ المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر كما هو العبرة في حمل الخفيّ على الجليّ. وينعكس لك هذا الحكم. أعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه ولا يؤدي ما كان يؤدِّيه)[١]. ويؤكد تفريقه بين مواضع النوعين من الأخبار بقوله: (ولا ينبغي أنْ يغرِك أنَّا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدّرنا الفعل في هذا النَّحو تقدير الاسم كما نقول في: (زيدٌ يقوم)، إنّه في موضع (زيدٌ قائمٌ) فإنّ ذلك لا يقتضي استواء المعنى فيها استواءً لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسما بل كان ينبغي أنْ يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين)[٢]. ويؤيِّد ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى:{ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ}[٣].

فقد أدَّى شبه الجملة الجارّ والمجرور: (من أنباء الغيب) في هذه الآية الكريمة معنى دلاليّ معيَّن وهو أنَّ الغيب الذي أوحاه المولى عزَّ وجلَّ إلى سيّدنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم عن قِصَّة سيّدنا زكريا والسّيدة مريم (عليهما السَّلام)، وأخبرَ به، ولم يكن قرأ الكتب؛ وصدّقه أهل الكتاب بذلك، فيه دلالة على نبوّتة صلَّى الله عليه وسلَّم[٤].

والغيب ما غاب عن مدارك الإنسان[٥]، وهو بعض الغيب وليس كل الغيب لدلالة (من) على التَّبعيض. والإشارة بـ(ذلك) إلى ما تقدَّم من القصص والأنباء والأخبار.

فإذا قدِّر المتعلَّق في هذه الآية الكريمة اسم لأدى ذلك لثبوت وديمومة الغيب، ولاختلّ بناء الآية وضاع معناها، والمتعلق المقدَّر هنا هو الفعل لدلالته على الحركة والتجدد لكون الأمر كان غيباً ولمَّا أُعلِم به النّبي صلّى الله عليه وسلّم لم يبق على حاله غيباً لأنَّ الغيب لا يعلم به إلّا الله جلّ وعلا. ونحو ذلك ما في قوله تعالى: {إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ}[٦].

وتظهر ممّا ذكر دلالة شبه الجملة على الحركة والتَّجدد، ودلالتها على الثّبوت والدَّيمومة، وتطبيق ذلك على ما ذكره ابن هشام يكون على النَّحو التَّالي:

أولاً: المتعلَّق المذكور: وأربعة الأشياء التي ذكرها هي:

١/ التَّعلّق بالفعل: كما في قوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلاَ الضَّآلِّينَ}[٧]. والدّلالة فيه على التّجدد.

٢/ التَّعلّق بما يشبه الفعل:

واشتعل المبيضُّ في مسودِّه * اشتعال النَّار في جزلِ الغضى[٨]

٤/ التّعلّق بما فيه رائحة الفعل كما في قول الرَّاجز:

أنا ابن ماويَّة إذ جدَّ النَّقُرْ

وجاءت الخيلُ أثابيٍّ زمُرْ[٩]

(١) دلائل الإعجاز، ص: ١٢٥.
(٢) المصدر السَّابق، ص: ١٢٦.
(٣) سورة آل عمران؛ الآية: ٤٤.
(٤) تفسير القرطبيّ: ١٣٠/٥.
(٥) المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تفسير ابن عطيَّة)، أبو محمَّد عبد الحقَّ بن غالب بن عطيَّة الأندلسيّ، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشافي محمَّد، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م، ١/ ٤٣٤- ٤٣٥.
(٦) سورة الملك؛ الآية: ٢٦ .
(٧) سورة الفاتحة، الآية: ٧.
(٨) مقصورة ابن دريد، ص:٢٠.
(٩) معجم شواهد العربيَّة، ص: ٦٠٨.

تعلَّق شبه الجملة الظَّرف (إذْ) بـ (ابن ماويَّة) الاسم الجامد؛ لما فيه من رائحة الفعل لتأوُّله بـ (الكريم) يدَّل على ثبوت الكرم عند الرَّاجز وديمومته، وهذا يتناسب مع الافتخار بالكرم، لأنَّ الافتخار بثبوت الكرم شيء معروف عن العرب.

الثَّاني: المتعلَّق المحذوف:

أ/ المتعلَّق جائز الحذف؛ كما في قوله تعالى: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً}(١)، وتقدير المتعلَّق (أرسلنا)؛ يقتضي الحركة وإن كانت في الزَّمان الماضي.

ب/ المتعلَّق واجب الحذف:

١/ الواقع صفة نحو ما في قوله تعالى: {أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ}(٢)

فمن شأن الصّفة ملازمة الموصوف وعدم الفكاك عنه، لذا يدلّ على الثبوت والديمومة.

٢/ الواقع حالاً: كما في قوله تعالى: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ}(٣). ومقتضي الحال أن تكون منتقلة غير لازمة على نيَّة الفكاك عن صاحبها(٤) ولأجل ذلك يصلح معها المضارع المتخلِّص عن أدوات الاستقبال مثل السِّين وسوف(٥)، وهو يدلُّ على الحركة والتَّجدد.

٣/ الواقع صِلةً: كما في قوله تعالى: {وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلاَ يَسْتَحْسِرُونَ}(٦) وتعلُّق شبه الجملة الجارّ والمجرور و الظّرف في هذه الآية الكريمة

يتعين أن يكون فعلاً لأنّ جملة صلة الموصول لا تكون إلَّا فعليَّة في الغالب(٧)، فهو كذلك دالٌ على الحركة والتّجدد.

٤/ المتعلَّق الواقع خبراً نحو: (زيدٌ عندك؛ أو في الدَّارِ) ويتعلَّق شبه الجملة الجارّ والمجرور أو الظَّرف بمتعلّق يعرب خبرا، كما في هذه الجملة؛ والمتعلَّق هنا واجب الحذف لكونه خبراً؛ ويقدَّر مؤخَّرا، وأمّا الجملة المنسوخة في باب (إنَّ) مثل: إنَّ خلْفَكَ زيداً. وجب تأخيرُ المتعلَّق فعلاً كان أو اسما، لأنَّ مرفوع (إنَّ) لايسبقُ منصوبها. وأمَّا إذا كانت الجملة منسوخةً بـ (كان) أو إحدى أخواتها مثل: كان خلْفَكَ زيدٌ. جاز الوجهان. ولو قدَّرته فعلاً. لأنَّ خبر كان يتقدَّم مع كونه فعلاً على الصَّحيح، إذ لا تلتبس الجملةُ الاسميَّةُ بالفعليَّةِ(٨).

٥/ إذا رفعا الاسم الظَّاهر كما في قوله تعالى: {قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ}(٩). فإذا أعرب المرفوع فاعلاً يكون عامله أحد العوامل التي ترفع الفاعل شريطة أن يتضمن الحدث والزّمان، سواء أكان فعلا أم اسما فثبوت شكهم أو تجدده يتوقَّف على كون العامل اسما أو فعلاً.

٦/ أن يستعمل المتعلَّق محذوفاً في مثلٍ أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: (حينئذٍ الآنَ) أصلُه: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآنَ. وقولهم للمُعرس: (بالرَّفاء والبنين) أي: أعرستَ بالرَّفاء والبنين. والتجدد والثبوت في المثل وشبهه واضح من تقديرهما.

٧/ أن يكون المتعلَّق محذوفاً على شريطةِ التَّفسير؛ نحو: (أيومَ الجمعةِ صُمتَ فيه؟).

وتعلّق شبه الجملة الجارّ والمجرور أو الظَّرف بمتعلّق محذوف وجوباً، في هذه الجملة؛ لكونها جملة اشتغال؛ والمتعلّق المحذوف وجوبا يفسره العامل المذكور، وتفسيره في هذه الجملة: صمتَ يوم الجمعة، بائنة دلالته على الحركة.

٨/ القسم بغير الباء نحو: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى}(١)، وقوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ}(٢)، وقولهم: (للهِ لا يُؤخر الأجل). ولو صرِّح في ذلك بالفعل لوجبت الباء.

---

(١) سورة الأعراف؛ الآية: (٧٣)؛ وسورة هود؛ الآية: (٦١).
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩.
(٣) سورة القصص، الآية: ٧٩.
(٤) شرح المقرَّب، عليّ محمَّد فاخر، د. ن، ط: ١، ١٤١٤ه ــ ١٩٩٤م، ج:٢، ص: ٥١١.
(٥) المخترع في إذاعة سرائر النَّحو، أبو الحجَّاج، يوسف بن سليمان الأعلم، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنَّشر والتَّوزيع، الرِّياض، ط: ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص: ٨٤.
(٦) سورة الأنبياء، الآية ١٩.
(٧) مغني اللبيب، ص: ٤٢٧.
(٨) الأشباه والنَّظائر في النَّحو، السّيوطيّ، جلال الدين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط:١، ١٤٢٢ه ــ ٢٠٠١م، ج: ١، ص: ١٤٦.
(٩) سورة إبراهيم، الآية: ١٠.

أي: أن يتعلق شبه الجملة الجارّ والمجرور بمتعلّق محذوف وجوبا تقديره (أُقسم)، وهو فعل مقدَّم على الجارّ والمجرور إذ التّقدير: أقسم والليل؛ أقسم وتالله.

ملحوظة: إذا لزم اقتضاءُ أمرٍ معنويٍّ نحو: متعلّق البسملة الشَّريفة، فإنَّ الزَّمخشريَّ قدَّره مؤخَّراً عنها، لأنَّ قريشاً كانت تقول: (باسم اللَّاتِ والعزَّى نفعلُ كذا) فيؤخِّرون أفعالهم عن ذكر ما اتَّخذوه معبوداً تفخيماً لشأنِهِ بالتَّقديم، فوجبَ على الموحِّد أن يعتقدَ ذلك في اسم الله تعالى، فإنَّه الحقيقُ بذلك[٣]، والأفعال حركة متجددة.

المصادر والمراجع:

* الأشباه والنَّظائر في النَّحو، (السُّيوطيّ) عبد الرَّحمن بن أبن أبي بكر، غريد الشّيخ، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠١م.
* تفسير الكشَّاف، الزَّمخشريّ، جار الله محمود بن عمر، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط: ٣، ٢٠٠٩م.
* الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ) أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ، ط٣، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٧م.
* دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجانيّ، علّق عليه: محمّد رشيد رضا، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٤م.
* شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، (بهاء الدين) عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عقيل، د.ط، مطبعة دار التُّراث، القاهرة، ١٩٩٩.
* شرح عيون الإعراب، (المجاشعيّ) عليّ بن فضّال المجاشعيّ، تحقيق: عبد الفتّاح سليم، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
* شرح المقرِّب، عليّ محمَّد فاخر، د. ن، ط: ١، ١٩٩٤م.
* العلل في النَّحو، (الورّاق) محمّد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: مها مازن المبارك، ط٢، دار الفكر المعاصر، لبنان، ودار الفكر سورية، ٢٠٠٥.
* كتاب سيبويه، (سيبويه) عمرو بن عثمان بن قنبر، عبد السَّلام محمَّد هارون، ط٤، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ٢٠٠٦م.
* كتاب الإيضاح، أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النَّحوي، تحقيق: كاظم بحر المُرْجان، عالم الكتب، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٦م.
* لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله عليّ الكبير وآخرين، د.ط، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
* معجم شواهد العربيَّة، عبد السَّلام محمَّد هارون؛ ط٣، مكتبة الخانجي؛ القاهرة؛ د.ت.
* المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تفسير ابن عطيَّة)، أبو محمَّد عبد الحقَّ بن غالب بن عطيَّة الأندلسيّ، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشّافي محمَّد، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠١م.
* المخترع في إذاعة سرائر النَّحو، أبو الحجَّاج، يوسف بن سليمان الأعلم، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرِّياض، ط: ١، ٢٠٠٦م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ابن هشام) عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، و محمّد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.
* المقتضب، (المبرِّد) محمّد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، ط٢، د.ن، ١٩١٩م.
* مقصورة ابن دريد، الخطيب التِّبريزيِّ، تحقيق: فخر الدِّين قباوة، د.ط، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ.

(١) سورة الليل، الآية: ١.
(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٥٧.
(٣) انظر: تفسير الكشَّاف، الزَّمخشريّ، جار الله محمود بن عمر، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط: ٣، ١٤٣٠ه ــ ٢٠٠٩م، ج:١، ص: ٢٩.